بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 13 – الخميس 2017/4/6

الخبر:

وزيرة التخطيط: مستمرون في إصلاح الاقتصاد وندرس إقامة محور تنموي بالطرق الجديدة

قالت الدكتور هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إن مصر على وشك الانتهاء من خطة التنمية 2017-2018. وكذلك 2020، مؤكدة أن القطاع الخاص شريك للحكومة في الوصول لخطة التنمية المستدامة 2030، والتي تعد الإطار المنظم لعمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة.

وأضافت، خلال كلمتها بمؤتمر طريق الحرير، أن مصر منفتحة على جميع الشركاء لتصبح دولة اقتصاد تنافسي يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا، وتستهدف بحلول 2030 زيادة معدل استثمار القطاع الخاص ليصبح 30% من الاقتصاد المصري، ويصبح الناتج الصناعي في الإجمالي 18% من الناتج المحلى.

وأشارت الوزيرة إلى أنه في مايو ستعقد الحكومة مؤتمراً لعرض إنجازات خطة 2030، وتحديد معدلات الإسراع في الخطة، والتي تستند على إصلاح بيئة الاستثمار لتتيح للاستثمار الخاص والأجنبي مناخاً أفضل، ليكون جنباً إلى جنب مع الحكومة لتحقيق النمو الاحتوائي لمراعاة الفئات المختلفة وخلق فرص عمل للمواطنين.

وأكدت وزيرة التخطيط أن مصر تهدف لزيادة معدل النمو إلى 6 % في 2020 وهناك تخفيض فعلى في معدلات عجز الموازنة وتبنى عدة مشروعات جديدة بشكل مستمر للاستثمار في الثورة البشرية في مصر.

وأضافت الوزيرة، أننا نحتاج دفعة كبيرة في مجال التصدير ولذلك ما نقوم به هو جزء من اصلاح بيئة الاعمال، ولايزال امامنا طريق طويل عازمون على المضي فيه، مؤكدة على توجيه 60% من الاستثمارات الحكومية هذا العام للبنية التحتية.

المصدر: (اليوم السابع بتصرف السبت، 01 أبريل 2017)

التعليق على الخبر

تهتم الحكومة المصرية بتقديم الدعم اللازم للمساعدة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر فضلاً عن الجهود المبذولة لتحسين المناخ الجاذب للقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وبما يضمن استدامة المسيرة التنموية الوطنية وذلك عن طريق العديد من المحاور مثل:

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بما يسهم في إتاحة فرص متزايدة للاستثمار والعمالة للمرأة والشباب وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال لتعظيم استفادة مختلف شرائح الشعب المصري من مزايا وعوائد الاصلاحات الاقتصادية الجارية.
- في عام 2016 وافق الرئيس عبدالفتاح السيسي على انضمام مصر لشبكة طريق الحرير الذي تعتزم الصين إنشاءه ويربط بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا ويمر عبر 60 دولة تقريبا.
- وطريق الحرير لقب أطلق على مجموعة الطرق المترابطة التي كانت تسلكها القوافل والسفن بين الصين وأوروبا بطول 10 آلاف كيلومتر، والتي تعود بداياتها لحكم سلالة Han في الصين نحو 200 سنة قبل الميلاد، وقد أطلق عليها هذا الاسم عام 1877 من قبل جغرافي ألماني لأن الحرير الصيني كان يمثل النسبة الأكبر من التجارة عبرها.
- وقد كان لطريق الحرير تأثير كبير في ازدهار كثير من الحضارات القديمة، مثل الصينية والمصرية والهندية والرومانية، وهو يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين، حيث ينقسم إلى فرعين: يمرّ **الفرع الشمالي** عبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم حتى البحر الأسود وصولاً إلى البندقية. أمّا **الفرع الجنوبي** فيمرّ عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر سوريا إلى مصر وشمال إفريقيا. وقد توقف طريق الحرير كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية.
- لكن مطلع التسعينيات بدأت محاولات لإنشاء طريق الحرير الجديد من بينها ما عرف بالجسر البري الأوروبي الآسيوي، الذي يصل بين الصين وكازاخستان ومنغوليا وروسيا ويصل إلى ألمانيا بسكك حديدية.
- وفي سبتمبر 2013، وضمن زيارة الى كازاخستان أعلن الرئيس الصيني عن خطة لتأسيس طريق حرير جديد يصل الصين بأوروبا عرف باسم One Belt, One Road يصل بين 60 دولة باستثمارات متوقعة تتراوح بين 4 و8 تريليونات دولار.
- ويستهدف المشروع تعزيز التجارة بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.
- ولقد أصدرت جمعية رجال الأعمال المصريين دراسة حول هذا الطريق تناولت الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية لمصر بعد انضمامها إلى قائمة الدول المار بها الذي يضم 50 دولة حتى الآن. مؤكدة أن مصر ستصبح مركزا للطريق.
- ويؤكد الدكتور خالد عبد العظيم الخبير الدولي في تخطيط النقل ومدير معهد النقل سابقا أن طريق الحرير سيجعل مصر مركزا استراتيجيا واقتصاديا مهما في المنطقة والعالم وسيفتح الطريق أمامها لشراكات وتحالفات اقتصادية مهمة تجعلها دولة محورية وفاعلة في التجارة الدولية ومعبرا لمرور حركة التجارة من التنين الصيني لمختلف دول العالم، و إن الطريق لن يؤثر على قناة السويس بل سيكمل دورها ويعظم الاستفادة منها ويجعل محور إقليم قناة السويس مركزا لوجيستيا للسفن والبضائع كما سيزيد من عدد السفن المارة بالقناة ويحقق بالتالي إيرادات إضافية من رسوم مرورها فضلا عن أنه سيزيد من فرص العمل ويحقق التنمية الاقتصادية المرجوة.
- وبجانب مشروع تنمية محور قناة السويس الذي تستهدف الدولة من خلاله إنشاء مركز لوجستي عالمي ويؤهل المنطقة لأن تكون مركزًا عالميًا متميزًا، توجد المشروعات الخاصة بإنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق التنموية الجاري تنفيذها مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة ومدينة توشكي الجديدة.
- أما مشروع تنمية مليون ونصف المليون فدان فيهدف إلى توسيع الحيز العمراني وزيادة الرقعة الزراعية وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة خارج الوادي، والعمل على توفير كافة الخدمات والتقنيات والحلول فيما يتعلق بالنظم الإدارية والفنية في مجال إدارة الأراضي والإنتاج الحيواني للمزارعين، لذلك قامت شركة الريف المصري بالتعاقد مع جامعات عالمية ومنها جامعة واجن جن الهولندية لإنشاء مخطط عام لكافة الجوانب الزراعية واللوجستية والتقنية لدعم مشروع المليون ونصف المليون فدان.

- كما أنه هناك مستصلحون للأراضي حصلوا على شهادات من ألمانيا بأن منتجاتهم الزراعية عضوية وذلك للحصول على شهادات للتصدير، وشركة الريف المصري تتعاون مع مراكز بحثية في مصر منها مركز بحوث الصحراء ومركز بحوث المياه ومركز البحوث الزراعية، كما سيتم إنشاء شركات مع وزارة الإنتاج الحربي لتوفير بعض الأدوات الزراعية مثل أنابيب التنقيط ولوحات شمسية والري وحفر وتنفيذ الابار، وإنشاء شركة مشتركة لإيجار المعدات الزراعية.
- وشركة الريف المصري لن تتولى الزراعة بل إن "وظيفة الشركة مطور عام يقوم بتوفير البنية الأساسية وما يحتاجه المزارعون."
- ونتيجة لذلك ستنشأ كيانات عن التنمية المستدامة في مشروع المليون ونصف المليون فدان منها فروع لشركة الريف المصري التي ستنتشر في مناطق المشروع بالإضافة إلى شركات صغيرة ومتوسطة يستحدثها صغار المزارعين بالإضافة إلى الكيانات الكبرى لكبار المستثمرين فضلا عن الشركات التشاركية التي تساهم فيها شركة الريف المصري مع شركات أخرى.
- جدير بالذكر أن أراضي مشروع المليون ونصف المليون فدان موزعة في مناطق سيوة والفرافرة وتوشكي و المراشدة والمهرة وغرب المنيا و20 ألف فدان في الطور، وستتوسع هذه الأراضي لتصل إلى 4 ملايين فدان.
- كما تبذل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد جهدا لتطوير التعليم والعملية التعليمية في مصر، بما يسهم في الارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره المستمر، من خلال اعتماد المؤسسات التعليمية لمعايير تتواكب مع المعايير القياسية الإقليمية والدولية هذه المعايير تشمل المدرسة والمعلم والطالب والبيئة التعليمية ووسائل التعليم وتقييم مخرجات العملية بشكل عام.
- كما أنه من المتوقع أن يتم البدء في إنشاء المحطة النووية بالضبعة خلال العام الحالي 2017، وتعتبر شركة روس آتوم الروسية هي المسئولة عن إقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء بأرض الضبعة، وتعتمد المرحلة الأولى للمشروع على إنشاء 4 وحدات توليد بقدرة 4800 ميجا وات في عام 2026، وأنه سيتم البدء في إنشاء أول وحدة بقدرة 1200 ميجا وات بعد التوقيع على العقود النهائية لبدء تنفيذ المحطة النووية وذلك تمهيدا لتسليمها عام 2022. يذكر أن أرض الضبعة تستوعب 8 محطات نووية، وستتم على 8 مراحل.
- أما فيما يتعلق بمشروع المثلث الذهبي، فإن حجم المستهدف من الاستثمارات يصل إلى 16.5 مليار دولار على 30 عاما. والغرض من إنشاء المثلث الذهبي هو التنمية السكانية والمشروع مقسم على 6 مراحل على مدار 30 عاما ويتضمن المشروع 3 محاور رئيسية إحداها تنمية واستغلال الثروة المعدنية والمحور الثاني هو محور الزراعة لزراعة 36 ألف فدان والمحور الثالث هو محور السياحة التي تعتمد على تجانس السائح القادم على الطبيعة الصحراوية واستغلال الشواطئ على البحر الأحمر. كما أن المشروع يوفر 350 ألف فرصة عمل مباشرة ومليون فرصة عمل غير مباشرة، والدراسات الأولية للمشروعات بالمنطقة بدأت فعليا.
- وفيما يخص سياسات التجارة الخارجية تحرص الحكومة على تحقيق أقصى استفادة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة لتعزيز مكانة مصر كمحور تجارى للنفاذ الحر للأسواق الأفريقية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الحكومة تصب اهتمامها الأكبر على قارة أفريقيا خاصة على الدول التسع عشرة أعضاء اتفاقية الكوميسا. كما أن وزارة الصناعة بالتعاون مع مجلس الأعمال المصري، لديها خطة لرفع صادرات مصر إلى 32 مليار دولار بحلول عام2020، وإعادة بنك تنمية الصادرات للدور المنوط به، بعدما تحول لبنك استثمار تقليدي. حيث أن الصادرات في أي دولة بالعالم هي قاطرة النمو، ولديها منافع كبيرة، مثل جذب الاستثمارات، وتوفير العملة الأجنبية، وتوفير فرص العمل.
- تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي أيضا إصدار وتعديل عدد من القوانين والتشريعات الاقتصادية، من بينها قانون زيادة ضريبة القيمة المضافة وقانون الخدمة المدنية وقانون تسهيل إجراءات الحصول على

التراخيص الصناعية، والذي يقلل فترة إصدار الترخيص من 634 يوماً إلى 30 يوماً فقط، وهو ما يحقق تحولا إداريا مهما في مناخ الاستثمار في مصر.

الدعم الفني للاستثمار